

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته ، وظموحاته ، وأثره في توفير فرص العمل. (دراسة حالة: مدينة غزة الصناعية)

د. محمد إبراهيم حسين مقداد و أ. محمد مصطفى محمود القدرة
كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية موظف في هيئة المدن الصناعية
الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين غزة - فلسطين

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر (الاستثمار) في المدن الصناعية على توفير فرص العمل، بالإضافة؛ للتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة، المتاحة حول الموضوع ومن خلال استخدام الاستبانة أداة رئيسة في جمع البيانات، وقد تكونت عينة الدراسة من جميع المشروعات العاملة في (مدينة غزة الصناعية)، والتي بلغ عددها (29) مشروعاً في شهر فبراير/ 2007، وقد استخدم الباحث أسلوب (المسح الشامل)، وقد تم استرداد (29) استبانة، أي أن نسبة الاسترداد (100%).

وقد أظهرت الدراسة عدة نتائج مهمة منها: ضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين، ضعف المزايا والحقوق المقدمة للعاملين، وعدم رضا المستثمرين عن الأداء الإداري للمؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية. كما أثبتت الدراسة: أن عدم كفاية وتفعيل: التشريعات والقوانين الجاذبة للاستثمار، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل، كان له أكبر الأثر على قدرة المدن الصناعية في توفير فرص العمل.

كما بينت الدراسة أن غالبية الأيدي العاملة تعمل بالنشاط الصناعي وخاصة في صناعة (خياطة الملابس)، حيث تتسم هذه العمالة بالمهارة، والتي غالبيتها من الذكور، وأخيراً: تم تقديم نموذج انحدار متعدد؛ لتقدير حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية.

وقد أوصى الباحثان: بضرورة مراجعة فتفعيل كافة: التشريعات والقوانين التي تشجع الاستثمار بالمدن الصناعية، مع توفير وتفعيل الحوافز والإعفاءات الضريبية المقدمة للمستثمرين، والعمل على وضع السياسات التمويلية المشجعة للمستثمرين، مع ضرورة السعي لفتح الأسواق: العربية والإسلامية والأجنبية؛ للتخفيف من التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي، كما قدم الباحثان اقتراحاً لإنشاء مجمع صناعي أو منطقة حرة في (رفح) بالتعاون مع الجانب المصري.

Investment in the Palestinian Industrial Estates: obstacles and aspirations and its effect on job creation (A case study : Gaza Industrial Estates)

Abstract: This research aims at determining the effect of the investment in industrial estates on job creation opportunities and at identifying the obstacles and constraints that face investors in industrial estates. Various data sources including secondary and primary sources were used. The questionnaire was utilized as main source of primary data. The study sample consists of all enterprises operating in the Gaza industrial estate, which number (29) project in February 2007, where it used researcher comprehensive survey method,

the recovery has been identified (29), namely that the percentage recovery (100%).

This study magnifies some important results such as the improper conditions and activations of the privileges and exemptions, unsatisfactory right and privilege presented to the employees, weak institutional setup and bureaucracy that lead to dissatisfaction of investors. This research also indicates that the current investment laws and regulations and financing policy are inadequate, political and security situations are instable, and the costs of investment and operating are high; all of these obstacles effect the ability of (GIE) to create job opportunities. As a result of that the growth rate of the employment is in a persistent down ward trend by 38% approximately.

Also this study has shown that the investors are completely relying on Israel in obtaining the raw materials, they depend on the self – financing, and they market the most of their products in the Israeli markets especially in matter of garment and furniture industry. The majority of employees work in industrial sector particularly in garment industry. Most of them are skilled males, and their recruitment depends on experience then on education. Lastly this study provide multi-regression model to estimate the volume of employment in GIE.

Finally, This research recommends a series of recommendations such as, it is necessary to review and activate all the agreements, polices and laws that encourage investment in industrial estates. It is important to activate the privileges and exemptions that are provided to investors, to work on funding policies encourage investors, and to control political situation and security instability in Gaza strip, It is also necessary to seek the investment marketing in industrial estates to Arabic, Islamic and foreign countries to ease the economic dependency on the Israeli side and to reduce the rent and the services' fees that are provided to investors in GIE. This study also submitted a proposal for the establishment of an industrial estate or a free zone in Rafah in cooperation with the Egyptian side.

مقدمة:

منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ونظراً للضعف الذي يعاني منه القطاع الصناعي الفلسطيني وما يواجهه من صعوبات ومعوقات؛ فقد أولت السلطة اهتماماً كبيراً لتطوير الصناعة؛ فعمدت للعمل على إنشاء المدن الصناعية، وذلك من خلال سن العديد من القوانين بهذا الخصوص مثل: قانون تشجيع الاستثمار، وقانون رقم (10) لسنة 1998 بإنشاء المدن والمناطق الصناعية الحرة، كما لاقت فكرة إقامة المناطق الصناعية الحدودية على جانبي الخط الأخضر قبولاً لدى إسرائيل والدول المانحة والبنك الدولي. (PIEFZA, 2005)

كما قام البنك الدولي بتمويل إنشاء مدينة (غزة الصناعية) من خلال قرض طويل الأجل ممنوح للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيمة عشرة ملايين دولار في عام 1998؛ وذلك لإنشاء البنية التحتية الداخلية والخارجية اللازمة لمدينة غزة الصناعية؛ والمساهمة في تطوير مدينة غزة

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاتة، وطموحاته

الصناعية؛ لدفع عجلة الاستثمار فيها، بما يعود بالنفع على المجتمع كله أجمع من خلال تطوير فكرة المناطق الصناعية إلى برنامج طموح ومتكامل من المناطق الصناعية الحدودية والمناطق الحرة بالإضافة إلى المناطق الصناعية الداخلية التي ستنشر في ربوع الوطن؛ لتشكل مدخلاً هاماً في إيجاد فرص للعمل.

تعتبر مدينة غزة الصناعية أول مدينة صناعية تعمل ضمن برنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، حيث تتم الاستفادة من اتفاقيات تجارة حرة خاصة أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية للسماح بدخول المنتجات الفلسطينية معفاة من الرسوم للأسواق: الأمريكية والأوروبية، ومن نظام الحصص إلى: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، وقد قامت ثلاثة شركات بالتصدير للخارج - أوروبا وأمريكا - وهي تحمل اسم صنع في مدينة غزة الصناعية (Made In GIE (Gaza Industrial Estate)⁽¹⁾

وتلعب العوامل المؤثرة على الاستثمار في المدن الصناعية دوراً مهماً في جذب الاستثمار من خلال توفير البنية التحتية بمواصفات عالية الجودة، من: مياه، كهرباء، صرف صحي، وطرق معبدة، مع إقامة مصانع بمساحات مختلفة لتلائم كافة أنواع الأنشطة الاستثمارية، ذلك بجانب منح: الإعفاءات الضريبية، التسهيلات الجمركية، والامتيازات المختلفة من خلال سن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الإدارية من خلال العمل بفكرة (One Stop Shop)، وهي قائمة على توفير وقت المستثمر، والقضاء على الروتين والبيروقراطية، حيث يقوم المستثمر بتقديم طلبه برغبته في الاستثمار في المدينة الصناعية إلى تلك الجهة، التي تقوم بدورها بإنهاء كافة الإجراءات المرتبطة بالموافقات من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة.

وتساهم المدن الصناعية في تعزيز حجم الاستثمار في القطاع الصناعي، وذلك من خلال توفير البيئة الجاذبة للاستثمار، وفتح باب الاستثمار للتصدير إلى الأسواق الخارجية، حيث بلغت الزيادة التي حققتها صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الأردنية إلى الولايات المتحدة، خلال أربع سنوات فقط من تطبيق نظام المناطق المؤهلة، عن 280%، حيث ارتفعت قيمة تلك الصادرات من (200) مليون دينار عام 1999، إلى (567) مليون دينار عام 2003. (الحزب الوطني الديمقراطي المصري، 2004).

⁽¹⁾ مقابلة مع السيد/ محمود ارحيم، مدير خدمات المستثمرين في هيئة المدن الصناعية، بتاريخ 2006/6/28 وأفاد أن هذه الشركات هي: شركة محمود جبر و شركة الرملي وشركة رويالتكس.

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

وتساهم المدن الصناعية في تعزيز وخلق فرص العمل، وذلك من خلال تغيير الأسلوب الاستثماري الصناعي من العائلية (ورش صغيرة) إلى الاستثمار الذي يقوم على جلب الأيدي العاملة المختصة، حيث أشارت التقديرات الأولية أنه بموجب إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة في مصر من شأنه أن يجذب استثمارات بنحو (5) مليارات دولار خلال السنوات (الخمس) القادمة، وبترجمة هذا الرقم الضخم إلى فرص عمل، يكون من شأنه توليد ما يقارب من (300) ألف فرصة عمل جديدة تضاف إلى سوق العمل المصرية. (الحزب الوطني الديمقراطي المصري، 2004).

بالرغم من كل ما تقدم من: تسهيلات وحوافز وإعفاءات ممنوحة للمستثمرين إلا أن الاستثمار في المدن الصناعية يواجه معوقات عديدة، مثل: المعوقات القانونية ومنها معوقات البيروقراطية والروتين الإداري، بالإضافة إلى المعوقات: التمويلية، والمعوقات السياسية، والأمنية وارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل.

إن كل تلك العقبات تحول دون تحقيق المدن الصناعية الهدف الذي أنشئت من أجله ألا وهو تحقيق تنمية في المجتمع وتنشيط للاقتصاد الفلسطيني كله، مع توفير فرص العمل الذي تعد من أهم أهداف إقامة المدن الصناعية وخاصة في ظل واقعنا الفلسطيني الذي يعاني من عظم حجم البطالة والحاجة المتزايدة لتشغيل الأيدي العاملة؛ لمواجهة كافة التحديات، حيث وجدنا أن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في عام 2005 وصلت إلى 23.5% أي: أكثر من (خمس) المشاركين في القوى العاملة، بواقع 20.3% في الضفة الغربية و30.3% في قطاع غزة، وتعتبر نسبة العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية أعلى من مثيلاتها في الدول المجاورة، حيث وصلت نسبة البطالة في الأردن إلى 12.5%، وفي إسرائيل إلى 10.4%. (الإحصاء الفلسطيني، 2006)²

1.1 مشكلة الدراسة.

تلعب المدن الصناعية دوراً مهماً في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التطوير والتنمية من خلال: تشجيع المستثمرين، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني، كما تهدف إلى توفير فرص العمل من خلال استيعاب مختلف أنواع الأيدي العاملة، وخاصة في ظل اتسام المجتمع الفلسطيني: بارتفاع نسبة البطالة والحصار الاقتصادي الخانق من قبل سلطات الاحتلال

² . بيان صحفي بمناسبة الأول من أيار الذي يصادف عيد العمال العالمي، 2006.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

الإسرائيلي وتهديداته المتوالية بمنع دخول الأيدي العاملة الفلسطينية إلى العمل داخل الخط الأخضر ومن هنا برزت مشكلة البحث فيما يلي:-

1- هل المدن الصناعية في فلسطين قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛ للمساهمة في خلق فرص العمل؟ والحد من مشكلة البطالة؟.

2- هل يعاني المستثمرين في المدن الصناعية من العديد من المعوقات فيما يتعلق بالتشريعات، القوانين، المعابر، والمعوقات: التمويلية والسياسية والأمنية، وتكاليف الاستثمار والتشغيل؟.

1.2 فرضيات الدراسة.

يمكن حصر فروض الدراسة في خمس فرضيات رئيسة متمثلة فيما هو تال:-

الفرضية الأولى: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المدن الصناعية الفلسطينية يزيد قدرتها على توفير فرص العمل.

الفرضية الثانية: تشريع و تفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار ليساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمل.

الفرضية الثالثة: توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية تساهم في توفير فرص العمل.

الفرضية الرابعة: المعوقات السياسية والأمنية تؤثر سلبا في توفير فرص العمل في المدن الصناعية.

الفرضية الخامسة: ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل في المدن الصناعية يؤثر على قدرة المدن الصناعية في توفير فرص العمل.

1.3 أهمية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع.

أصالتها، حيث تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النادرة وبشكل خاص تناول الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين: معوقاته وطموحاته وأثره في توفير فرص العمل، كما تتميز هذه الدراسة بأنها من أوائل الدراسات العلمية المنهجية في هذا المجال، وتكمن أهميتها كذلك في استنادها إلى المصادر الأولية، من خلال: استخدام الاستبيان، وإجراء بعض المقابلات بالإضافة إلى الرجوع إلى المصادر المنشورة؛ مما يساهم في إبراز دور الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين بما يعود بالنفع على المجتمع كله، من خلال تنشيط سوق العمل.

1.4 أهداف الدراسة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق التالي:-

1- دراسة واقع المدن الصناعية الخاضعة لبرنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

- 2- التعرف على أسباب الرغبة في توقف بعض المستثمرين عن ممارسة نشاطهم في المدن الصناعية، والمعوقات المختلفة التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية وأولويتها.
 - 3- تحديد مدى مساهمة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في توفير فرص العمل.
 - 4- التعرف على واقع العمالة الفلسطينية في المدن الصناعية في فلسطين مع دراسة المعوقات التي تواجه الأيدي العاملة فيها.
 - 5- وضع التوصيات المناسبة؛ لتفعيل دور المدن الصناعية وأثرها في إيجاد فرص العمل، كما تساعد الدراسة في متابعة العمل بتفعيل التوصيات.
- 1.5 منهجية الدراسة، وتحليل البيانات.**

تعتبر هذه الدراسة من فروع الدراسة التطبيقية التي تعالج أثر الاستثمار في (مدينة غزة الصناعية) على توفير فرص العمل، وقد استخدم الباحثان (المنهج الوصفي التحليلي) والذي يحاول وصف وتقييم واقع الاستثمار في مدينة غزة الصناعية وقدرته على توفير فرص العمل، كما ويحاول المنهج الوصفي التحليلي أن يقارن ويفسر ثم يقيم الظاهرة؛ أملاً في التوصل إلي تعميمات ذات معنى يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد اعتمد الباحثان على جمع البيانات من المصادر الثانوية من خلال: الكتب، المجالات المختصة، الدوريات، المقالات، والتقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات: المحلية والدولية والحكومية، والإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والأبحاث والدراسات السابقة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة (الإنترنت)، من خلال زيارة المكتبات المختلفة، والمؤسسات ذات العلاقة، والسفر إلى (جمهورية مصر العربية). أما استخدام المصادر الأولية فكان من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المختصين، بالإضافة إلى تصميم استبانة، صممت خصيصاً لذلك الغرض، تم توزيعها على المستثمرين في مدينة غزة الصناعية تسليماً باليد، وقد تم الاعتماد في تحليل البيانات على برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for the Social Sciences) (SPSS)، كما تم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها؛ وذلك من أجل الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات المقترحة، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:-

- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: (أبو زيد، 2005، ص274).
- 2- الجدول التقاطعي "كروستابس" (Cross tabs).
- 3- اختبار شيبيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) لمعرفة نوعية توزيع البيانات.
- 4- أسلوب تحليل الانحدار المتعدد طريقة (StepWise).

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

1.6 مجتمع الدراسة، والعينة.

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المستثمرين في برنامج المدن والمناطق الصناعية الحرة الفاعلة في فلسطين، ونظراً لعدم تشغيل أي من المدن والمناطق الصناعية المخططة ضمن برنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في الضفة الغربية وكذلك إغلاق منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقاً) في قطاع غزة؛ فستقتصر الدراسة على (مدينة غزة الصناعية)؛ لذا تكون مجتمع الدراسة من جميع المستثمرين في مدينة غزة الصناعية، والذي يبلغ عددهم (29) مستثمر في شهر فبراير/ 2007، وقد مثلت عينة البحث كافة مفردات المجتمع بحيث تكون شملت العينة كافة أفراد المجتمع؛ نظراً لصغر حجم المجتمع، وقد تم استرداد (29) استبانة.

1.7 أداة القياس.

تم استخدام مقياس (ليكرت) لقياس الاستبيان حسب الجدول التالي:-

الاستجابة:	موافق بشدة:	موافق:	محايد:	غير موافق:	غير موافق بشدة:
الدرجة:	4	3	2	1	0

وفي حال الأسئلة السالبة: يتم عكس التدرج عند تقييم الاستبانة.

1.8 صدق الإستبانة.

عرض الباحثان (الإستبانة) على مجموعة من المحكمين، وهم متخصصون في مجال: الاقتصاد والمحاسبة والإدارة والإحصاء، كما تم عرضها على مهنين يعملون في مجال المدن الصناعية، وقد استجاب الباحثان لآراء المحكمين، وقد تم إجراء اختبار تمهيدي (Pilot Test) على الإستبانة من خلال توزيعها على عينة من مجتمع الدراسة مكونة من (10) شركات، ومن ثم تم إجراء ما يلزم من حذف فتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الإستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق 1).

1.9 ثبات الإستبانة.

استخدم الباحثان معامل (ألفا كرونباخ) لقياس ثبات الإستبانة، وحيث إن معامل (ألفا) لجميع مجالات الإستبانة كانت %91.6؛ مما يعنى: أن معامل الثبات مرتفع.

1.10 الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة لم يتم العثور على رسائل أو دراسات قامت على أسس المنهجية العلمية بعنوان أهمية الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين ومعوقاته أو عوامل نجاح المدن الصناعية وأثرها في توفير فرص العمل، ومن الدراسات التي تم الرجوع إليها دراسة السيد:

(رامي أبو المجد) بعنوان (الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر)، (دراسة مقارنة)، تناولت الهدف من إنشاء المناطق الحرة في مصر وقد تمثلت فيما يلي:-
زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية من خلال جذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية وإيجاد فرص العمل، وخلق كوادر فنية وإدارية، وتدريب العمالة المحلية، ونقل التكنولوجيا، وإيجاد روابط أمامية من خلال قيام صناعات تصديرية، وروابط خلفية عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج من مواد خام وكهرباء ومياه بالإضافة إلى تنشيط القطاعات الأخرى؛ مما يحقق زيادة في: الإنتاج والتوظيف والدخل.

وقد تعرض الباحثان إلى دور المناطق الحرة في جذب الأيدي العاملة، حيث اتجه إجمالي عدد العمالة المصرية بمشروعات المناطق الحرة إلى الارتفاع من (67) ألف عامل في عام 2000، إلى (72) ألف عامل في عام 2001، ثم وصل إلى (76) ألف عامل في نهاية عام 2002، بنسبة زيادة قدرها 13.5% عن عام 2000، وبأخذ العمالة المؤقتة بالاعتبار وجدنا أن حجم العمالة قد وصل إلى (100) ألف عامل، كما ارتفع عدد فرص العمل التي توفرها مشروعات المناطق الحرة من 84.9 ألف فرصة عمل في نهاية عام 2003 إلى 109.5 آلاف فرصة عمل في نهاية عام 2004 بزيادة قدرها 24.6 ألف فرصة عمل بنسبة زيادة بلغت 29%. (أبو المجد، 2005)
وفي دراسة (لحسام الدين جاد الرب) بعنوان (تجربة المدن الصناعية الجديدة في مصر)، متمثلة في دراسة حالة مدينة (برج العرب الجديدة)، هدفت إلى إلقاء الضوء على تجربة المدن الصناعية في مصر، مع التركيز على مدينة (برج العرب الجديدة) في جذب النشاط الصناعي والنمو العددي للمنشآت الصناعية والعمالة الصناعية بها، وأخيراً: تناولت تقييم تجربة المدينة، حيث خلصت إلى النتائج التالية:-

أخذ عدد العمال في التزايد خلال السنوات ما بين 1989 إلى 1998، حيث بلغ عدد العمال نحو (2305) عمال عام 1989، حتى وصل إلى (17153) عاملاً عام 1998 وقد كان الهدف من إنشاء تلك المدينة إتاحة (160) ألف فرصة عمل في مرحلتها النهائية، إلا أنه لم تكتمل سوى مرحلتين من أصل (أربع) مراحل لإكمال المدينة الصناعية. (جاد الرب، 2002)

وفي دراسة ثالثة: (لصلاح زين الدين) بعنوان (دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الاستثمار)، هدفت الدراسة إلى توضيح دور المناطق الحرة في التنمية وتطوير مناخ الاستثمار في مصر من حيث إيجاد فرص عمل جديدة، والمساهمة في مكافحة البطالة مع تدريب عمالة صناعية ماهرة؛ للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة وبالتالي فتح مصادر جديدة للنقد الأجنبي مع توسيع نطاق التجارة الخارجية.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

وقد أوضحت الدراسة دور المناطق الحرة في مصر على التشغيل، حيث إن إجمالي عدد المشروعات الاستثمارية الموافق عليها حتى نهاية 1997 بلغ (932) مشروعاً تعمل في المناطق الحرة، برأس مال قدره (4821) مليون جنيه أي: (ما يعادل 1378 مليون دولار)، متيحة نحو (94965) فرصة عمل، وقد بلغ عدد المشروعات التي بدأت فعلاً بالمناطق الحرة حتى نهاية 1997 نحو (437) مشروعاً، تقدر جملة رؤوس أموالها بنحو (3120) مليون جنيه أي (ما يعادل 891 مليون دولار)، موفرة نحو (51598) فرصة عمل. (زين الدين، 2002)

وفي دراسة رابعة **لقتطجي، 2003م** قدمت كاقترح لمجلس مدينة (حماة) بعنوان **(تنظيم المدن الصناعية وإدارتها (المدن الصناعية صديقة البيئة))** تناول فوائد إنشاء المدن الصناعية في سوريا وأثرها على القطاع الصناعي متمثلاً فيما يلي:-

1- بعد إنشاء المدن الصناعية البيئة المناسبة لازدهار وتطور مختلف الصناعات من خلال تكامل تلك الصناعات عبر استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المدن الصناعية كالمرافق العامة؛ ينعكس بدوره: في خفض التكاليف الاستثمارية وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية.

2- تساهم في نقل وتوطين التقنية مع تعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الاسواق المفتوحة عبر توفر الإدارة المختصة والقضاء على العراقيل المرتبطة بالتراخيص.

3- توسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد مع خلق الجو الملائم لاستقرار الصناعة؛ باعتبار أن المرافق العامة والتجمعات السكانية المزدهرة تجاور المناطق الصناعية أينما وجدت.

4- نشر الإحصائيات حول الصناعات التي شملتها مدنهم؛ مما يسهل من عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة مع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بشكل جلي.

5- وفي دراسة خامسة للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، 2001م، بعنوان **(دراسة الجدوى الاقتصادية بمنطقة (رفح) الصناعية الحرة)**، تناولت أهداف إقامة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة من خلال ما يلي:-

6- المساهمة في نقل التكنولوجيا مع إيجاد فرص عمل وتفعيل تطور صناعي وفق السياسة الموضوعية والمحافظة على البيئة الفلسطينية.

7- إيجاد بنية تحتية متقدمة تناظر مثيلاتها في أكر الدول تقدماً؛ لتشجيع الصناعة وزيادة مقدرتها على المنافسة.

8- إيجاد مراكز خدمات مركزية؛ لخفض التكلفة على المستثمرين وإدارتها وتشغيلها وفق أحدث النظم العصرية.

كما تطرقت لأهم المعوقات التي واجهت الهيئة متمثلة فيما يلي:-

1- توفير الأراضي اللازمة لإقامة المدن الصناعية والمناطق الحرة؛ نظراً لندرة الأراضي الحكومية.

2- توفير التمويل اللازم لإقامة عناصر البنية التحتية الخارجية خاصة؛ لأنها غير مربحة وهي ضرورية؛ لتشجيع القطاع الخاص على إقامة المدن الصناعية.

والدراسة السادسة لـ (World Bank, 2005) بعنوان **Implementation Completion Report (TF-26048 TF-26089) on A Proposed Trust Fund Credit in The Amount Pf USS 10 milion to the West Bank and Gaza For the Gaza Industrial Estate Project**

تقرير عن اتمام تنفيذ قرض البنك الدولي بقيمة (10) ملايين دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، مشروع مدينة غزة الصناعية، حيث تناول التقرير تقييم أداء مدينة غزة الصناعية وخطط السلطة الوطنية الفلسطينية في برنامجها لإقامة ثمانية مدن صناعية، وقد تمثلت الأهداف الأساسية من إنشاء مدينة غزة الصناعية فيما يلي:-

أولاً: زيادة حجم التوظيف المباشر وغير المباشر في غزة.

ثانياً: المساهمة في إجمالي الناتج القومي لقطاع غزة.

ثالثاً: خلق مناخ مشجع للقطاع الخاص للاستثمار الصناعي في غزة.

رابعاً: توفير بنية تحتية جيدة للأنشطة الصناعية في غزة.

وقد خلاص التقرير: إلى أن هدف التوظيف المباشر وغير المباشر كانت نتائج غير مرضية، حيث تم تحقيق ما نسبته 7% فقط من حجم التوظيف المستهدف في يونيو/ 2005 (نهاية القرض)، أي: ما يعادل (2660) فرصة عمل مباشر، وغير مباشر، كما كان هدف المساهمة في إجمالي الناتج القومي لقطاع غزة ذا نتائج غير مرضية، حيث تم تحقيق ما نسبته 11% فقط من المستهدف في يونيو/ 2005 (نهاية القرض)، أي: ما يعادل (4.4) ملايين دولار، كما أن هدف حجم الاستثمارات الصناعية الخاصة بالمستثمرين في مدينة غزة الصناعية كانت نتائجه غير مرضية؛ حيث تم تحقيق ما 11% فقط من حجم الاستثمارات الصناعية المستهدف الخاصة بالمستثمرين في يونيو / 2005 (نهاية القرض)، أي: ما يعادل (22.5) مليون دولار.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

والدراسة السابعة لـ (UNIDO,1997) كانت بعنوان (المدن الصناعية مبادئ وممارسات، تعرضت على مساهمة المدن الصناعية في الاقتصاد وفي تطوير الصناعة) متمثلة في: تسويق وتشجيع أكثر فاعلية لقطاع الصناعة في البلد، مع زيادة العمالة المحلية والقومية، وتحقيق توازن أكثر في التوزيع الإقليمي للعمالة والانتاج، وبالتالي: أكثر توازن في النمو الإقليمي، جذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، تشجيع وتطوير الصناعات الصغيرة والمحلية، مع جلب صناعات وعماله صناعية للبلاد، إحداث تغييرات هيكلية في الإنتاج، توفير فرص العمل، تشجيع الاستخدام الأكثر فاعلية للموارد من خلال تطوير المجمعات الصناعية ذات المجال الكبير، تدريب العمالة مع زيادة إنتاجيتهم، إنجاز استثمارات اقتصادية في البنية التحتية العامة، تخفيض تكلفة راس المال المستثمر في قطاع الصناعة، وتوفير احتياجات المستثمرين من حيث: الموقع والخدمات والمباني بالإضافة إلى الأثر البيئي.

وتعد الدراسة التي بين أيدينا إضافة علمية، حيث تميزت بأنها أول الدراسات التي تناولت موضوع المدن الصناعية في فلسطين بالدراسة والتحليل اعتماداً على منهجية البحث العلمي، بالإضافة للتعريف بواقع الاستثمار لأول مدينة صناعية تم إنشاؤها وفقاً لبرنامج المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ألا وهي مدينة غزة الصناعية، مع تحديد المعوقات التي تواجه المستثمرين فيها ثم انعكاس ذلك على توفير فرص العمل.

مفهوم وماهية المدن الصناعية.

قبل البدء بالتعرف على برنامج المدن الصناعية في فلسطين، لابد من التعرف على العديد من المصطلحات المرتبطة بالمدن الصناعية؛ للتفريق بينها:

3.1.1 المجمع الصناعي (Industrial Estates):

"قطعة من الأرض، تضم مجموعة من المصانع مزودة بكافة الخدمات والمرافق العامة، ثم توزع قطعة الأرض تلك إلى أقسام صغيرة، يخصص كل منها لإنشاء مصنع أو مشغل معين" (United Nations, 1966).

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (المجمع الصناعي) أنه "قطعة أرض تم تطويرها ثم تقسيمها إلى وحدات صناعية حسب خطة شاملة، مع توفير خدمات البنية التحتية والمرافق الأساسية، وقد يشمل التقسيم توفير أبنية صناعية جاهزة، كما أنه قد يشمل توفير خدمات صناعية مشتركة لعدد من المشاريع التي ستقام فيها". (وزارة العمل، 1998).

3.1.2 المنطقة الصناعية (Industrial Area) :

" قطعة من الأرض، مقسمة ومفروزة لإنشاء أبنية صناعية متطورة، متنوعة الأحجام؛ وبذلك فهي عملية عقارية بحتة. (التنير، 1978)

3.1.3 منطقة الصناعات (Industrial zone):

"مساحات من الأراضي، أو أجزاء من مدن، صممت وخصصت رسمياً للاستعمال الصناعي" (التنير، 1978).

لابد هنا من التفريق بين: (المجمع الصناعي والمنطقة الصناعية ومنطقة الصناعات)، فهناك فروق تفصل بينها، ففي حالة (المجمع الصناعي) هناك تقديم لحافز إنمائي أولي، يتمثل في: الأرض، والمباني، والمرافق والخدمات، على أسس ثابتة ومستمرة، بحيث تشكل دافعا لإنشاء الصناعات. أما في حالة (المنطقة الصناعية)، فإن الحافز الإنمائي محدود بتوزيع الأراضي ففرزها ثم تحسينها، وتنتهي العملية ببيع القطع المخصصة للصناعات. وفي حالة (منطقة الصناعات) فلا يوجد أي حافز إنمائي، ويحصر العمل فقط في تحديد مواقع الصناعات في هذه الأراضي أو تلك ويمنع إنشاءها في أقسام أخرى. (التنير، 1978)

وتجدر الإشارة هنا أن لفظ (المدينة الصناعية) في قانون (المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة) ينطبق على مفهوم المجمع الصناعي وهذا ما سيتم استخدامه في هذه الدراسة.

3.1.4 المناطق الصناعية المؤهلة (Qualified Industrial Zone (QIZ)):

"هي أي منطقة تم اعتمادها بهذه الصفة من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تسميتها من قبل السلطات المحلية كمنطقة يسمح للبضائع المنتجة فيها دخول سوق الولايات المتحدة الأمريكية الكبير دون: رسوم جمركية وضرائب ودون اشتراط تحقيق منفعة متبادلة، ودون وجود حد أعلى حصص/سقف". (12/4/2006- www.Jordaninvestment.com/arabic/qiz.htm)

3.1.5 المنطقة الحرة (Free zone) .

"هي جزء من أراضي الدولة الذي تدخل ضمن حدودها سياسياً وتخضع لسلطتها إدارياً، يتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولاً وخروجاً ، بحيث لا تنطبق على تلك المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة؛ بهدف السماح بقدر أكبر من الحرية في المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها" (www.egypt-law.com/taasis -12/2/2006)

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

برنامج هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين:

3.3.6 المدن الصناعية في فلسطين القائمة و المستقبلية (المخططة).

يتكون برنامج المدن الصناعية من إنشاء عشر مدن صناعية، خمس منها في قطاع غزة أما الخمس الباقية فتتوزع على مدن الضفة الغربية المختلفة وقد اصطلح على تسميتها (المدن الصناعية الحدودية) إضافة إلى عدد من المدن الصناعية المحلية والموجهة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وفي هذا السياق اعتبرت (مدينة غزة الصناعية) المشروع الأول القائم ضمن هذا البرنامج، ومن ثم تعتبر منطقة فلسطين الصناعية (إيرز سابقاً) بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة هي (المنطقة الصناعية الثانية) القائمة، بينما باقي المدن الصناعية المذكورة هي مدن مستقبلية ضمن برنامج المدن الصناعية. (مشروع الموازنة العامة لهيئة المدن الصناعية، 2006)

مدينة غزة الصناعية: (GIE) (Gaza Industrial Estate)

أ- الموقع.

تقع (مدينة غزة الصناعية) على الحدود الشرقية لمحافظة غزة، على الحدود مع الجانب الإسرائيلي، حيث تبعد مسافة (3) كم عن مدينة غزة، وتبلغ مساحتها الإجمالية (480) دونماً، وقد بدأ العمل فيها في مارس / 1999، وقد كان عدد المشروعات آنذاك مشروعين ثم وارتفع العدد في نهاية 1999 ليصل إلى (13) مشروع، ليصبح في شهر أكتوبر / 2000 العدد (30) مشروعاً قبل انتفاضة الأقصى، وقد بلغ عدد المشروعات في شهر فبراير / 2007 (29) مشروعاً³.

إن أهم ما يميز (مدينة غزة الصناعية) أنها: مزودة بالبنية التحتية الكاملة والخدمات اللازمة، ولها محطاتها الكهربائية الخاصة بها، بالإضافة إلى شبكة الكهرباء الوطنية، كما أنها مزودة بشبكة مياه وشبكات اتصالات وصرف صحي متقدمة، ويتمتع المستثمرون الذين يبدعون استثماراتهم بمبلغ (100) ألف دولار بالإعفاء المبدئي لضريبة الدخل لمدة (7) سنوات بالإضافة إلى المزايا الأخرى للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تصل إلى إعفاء من ضريبة الدخل على الأرباح الصافية لمدة إضافية تصل (20) سنة، بالإضافة إلى سرعة استرداد ضريبة القيمة المضافة على: الآلات والمواد الخام المستوردة، وتبلغ تكلفة الأجرة السنوية للمتر المربع للمباني الجاهزة

³ مقابلة مع م. محمود ارحيم مدير دائرة خدمات المستثمرين والبيئة في الهيئة العامة للمدن الصناعية

بتاريخ 2007/3/4

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

للمشاريع الاستثمارية (\$ 26) / للمتر المربع، أما أجرة المتر المربع للأرض الفضاء (\$8) ويقوم صاحب المشروع بتجهيز المباني.

وقد قامت العديد من الجهات (WORLD BANK, USAID) بتمويل تجهيز البنية التحتية للمدينة تحت إشراف هيئة المدن الصناعية، وتقوم شركة (بديكو) وهي الشركة المطورة لمدينة غزة الصناعية بإدارة المنطقة الصناعية، وهي تمثل القطاع الخاص في تطوير مدينة غزة الصناعية وفق عقد امتياز أبرمته مع هيئة المدن الصناعية⁴.
ب - المشروعات التي قامت في مدينة غزة الصناعية⁵:

لقد تعددت أنواع الصناعات التي قامت في مدينة غزة، والتي منها الصناعات التالية:-
تصنيع الملابس، تصنيع الخيوط، تصنيع المعدات الكهربائية، صناعة الذهب، تجميع التوربينات والمضخات، وتقنية المعلومات والتجارة والتوزيع.

4.6 أ نموذج انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية.

لدراسة انحدار تطور حجم العمالة في مدينة غزة الصناعية فقد تم إجراء التالي:
تم تقسيم الفترة الزمنية منذ شهر مارس/1999 بداية النشاط بمدينة غزة الصناعية حتى شهر ديسمبر / 2006، كما تم استخدام طريقة (Step wise) طريقة من طرق تحليل الانحدار المتعدد على النحو التالي:-

1 -	بدء النشاط ، سنة من انتفاضة الأقصى الثانية	شهر مارس 1999 - سبتمبر 2001
2 -	بعد سنة انتفاضة الأقصى الثانية حتى عام 2004	شهر أكتوبر 2001 - ديسمبر 2004
3 -	فترة تأثير الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة	شهر يناير 2005 - ديسمبر 2005
4 -	فترة الحصار الإسرائيلي للحكومة (الإغلاق)	شهر يناير 2006 - ديسمبر 2006

• نتائج طريقة (Step Wise):

تم استخدام طريقة (Step Wise) لما لها من القدرة على التخلص من بعض مشكلات تحليل الانحدار مثل: مشكلة الارتباط المشترك، كما أنها تسهل عملية التعامل مع المتغيرات المتعددة وترتب المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الأتمودج حسب الأهمية ودرجة التأثير. وقد تم الوصول إلى النتائج المدرجة بعد إنشاء متغيرين وهميين وباستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي.
تم إنشاء متغيرين وهميين (dummy variables) على النحو التالي:-

⁴ . مقابلة مع السيد / مساعد أبو عوجة مدير عمليات مدينة غزة الصناعية بتاريخ 2007/2/5

⁵ . مقابلة مع م. إسماعيل أبو العلا مدير عام الهيئة العامة للمدن الصناعية بتاريخ 2007/2/5

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

أ - 1 (Dummy) = الانتفاضة، (1) الحالة العادية، (0)

ب - 2 (Dummy) = الإغلاق، (1) الحالة العادية، (0)

تبين أن معامل التحديد = 44.5% ومعامل التحديد المعدل 42.1%؛ مما يعني: أن 42.1% من التغيير في تطور عدد العمالة يرجع إلى الإغلاق (الحصار الإسرائيلي للحكومة الفلسطينية)، والانتفاضة وحجم الإنتاج وأن ما نسبته 57.9% يرجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في تحديد عدد العمالة والتي لم يتم إدراجها ضمن الأنموذج⁶ إما لوجود الخطأ العشوائي وإما أخطاء القياس، وقيمة (F) تدل على مدى مناسبة الأنموذج للبيانات المستخدمة وقيمة (F) المحسوبة أعلى من قيمة (F) الجدولية حيث إن (Sig) = صفر؛ مما يدل على أن الأنموذج مناسب للبيانات الداخلة فيه.

من نتائج تحليل تباين الانحدار المتعدد (ANOVA) تبين: أن (Sig) = 0.000، وهي أقل من 0.01؛ وبالتالي توجد علاقة معنوية بين الإغلاق والانتفاضة وحجم الإنتاج معاً على تطور حجم العمالة.

من نتائج المعاملات تبين: أن متغيرات الإغلاق، والانتفاضة وحجم الإنتاج قد بقي في الأنموذج النهائي لطريقة (Step Wise)، وبالتالي يمكن كتابة معادلة خط الانحدار في الصورة التالية:-

عدد العمالة المقدر = 774.206 - 365.280 * الإغلاق - 199.412 * الانتفاضة +					
0.00025 * حجم إنتاج					
0.000	0.000	Sig	3.915	-4.138	-5.616
	F= 18	Sig = 0.000	0.000		0.000

وهذا يمكن تفسيره فيما يلي:-

- كل المتغيرات المستقلة على حده مؤثرة معنوياً في تقدير حجم العمالة حيث إن قيمة (Sig.) تساوي 0.000 في جميع الحالات.

- إن إشارة معامل انحدار العمالة على الإغلاق سالبة؛ إنما يعني: أنه توجد علاقة عكسية بين تطور عدد العمالة والإغلاق، وحيث إن قيمة معامل الانحدار = -365.280؛ فذلك يعني: أنه في ظل وجود الإغلاق الكامل فإن عدد العمالة في مدينة غزة الصناعية ينقص في المتوسط بمقدار (365) عاملاً تقريباً في الشهر مع بقاء المتغيرين الآخرين ثابتين.

⁶ . لم يتم إدراج المتغيرات الأخرى لعدم توفر البيانات.

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

- إشارة معامل انحدار العمالة على الانتفاضة سالبة إنما يعني: أنه توجد علاقة عكسية بين تطور عدد العمالة والانتفاضة، وحيث أن قيمة معامل الانحدار = -199.412؛ فذلك يعني: أنه في ظل وجود الانتفاضة فإن عدد العمالة في مدينة غزة الصناعية ينقص في المتوسط بمقدار (199) عاملاً تقريباً في الشهر مع بقاء المتغيرين الآخرين ثابتين.

- إن إشارة معامل انحدار العمالة على حجم الإنتاج موجبة؛ إنما يعني: أنه توجد علاقة طردية بين تطور عدد العمالة وحجم الإنتاج، وحيث أن قيمة معامل الانحدار = 0.00025 فذلك يعني: أنه إذا زاد حجم الإنتاج بمقدار (100000) دولار؛ فإن عدد العمالة في مدينة غزة الصناعية يزداد في المتوسط بمقدار (25) عاملاً تقريباً في الشهر مع بقاء المتغيرين الآخرين ثابتين.

خصائص الاستثمار بمدينة غزة الصناعية:

1- أنواع الأنشطة الاقتصادية بمدينة غزة الصناعية.

يتضح من الجدول رقم(1): أن غالبية الشركات بمدينة غزة الصناعية هي شركات صناعية، حيث بلغت نسبة الشركات الصناعية 79.3%، وهذا يتوافق مع الهدف الأساسي من إنشاء مدينة غزة الصناعية والمتمثل في جذب الأنشطة الصناعية ودعم النشاط التصديري.

جدول رقم (1)

أنواع الأنشطة الاقتصادية القائمة في (مدينة غزة الصناعية):

نوع النشاط:	التكرار:	النسبة المئوية:
نشاط صناعي	23	79.3%
نشاط تجاري	4	13.8%
نشاط خدمي	2	6.9%
المجموع	29	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

2- أنواع الأنشطة الصناعية بمدينة غزة الصناعية.

يتضح من الجدول رقم (2) تفوق شركات صناعة خياطة الملابس الجاهزة في مدينة غزة الصناعية على باقي أنواع الأنشطة الصناعية، حيث بلغت ما نسبته 48% تقريباً من إجمالي عدد الشركات الصناعية؛ ويعزى هذا إلى ارتباطات التعاقد من الباطن للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية في مجال خياطة الملابس.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

جدول رقم (2)

أنواع الأنشطة الصناعية القائمة في (مدينة غزة الصناعية):

نوع النشاط:	التكرار:	النسبة المئوية:
صناعة خياطة الملابس الجاهزة	11	47.8%
صناعة الأثاث الخشبي	6	26.1%
أخرى	6	26.1%
المجموع	23	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

3- تقييم استمرارية نشاط الشركات في مدينة غزة الصناعية:-

1- مدى رغبة الشركات في الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية.

يتضح من الجدول رقم (3) أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية تفضل الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية، حيث بلغت نسبتها 90% تقريباً.

جدول رقم (3)

رغبة الشركات في الاستمرار بالاستثمار في (مدينة غزة الصناعية):

المدة الزمنية:	التكرار:	النسبة المئوية:
إغلاق المشروع	3	10.3%
الاستمرار في المشروع	26	89.7%
المجموع	29	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

1- مدى رغبة الشركات في الانتقال لمدينة صناعية أخرى.

يتضح من الجدول رقم (4): أن غالبية الشركات في مدينة غزة الصناعية لا ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى، حيث بلغت نسبتها 90% تقريباً.

جدول رقم (4)

رغبة الشركات في الانتقال لمدينة صناعية أخرى:

المدة الزمنية:	التكرار:	النسبة المئوية:
ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى	3	10.3%
لا ترغب في الانتقال لمدينة صناعية أخرى	26	89.7%
المجموع	29	100%

وقد أعزى معظم المستثمرون رغبتهم سواء أكان في الاستمرار بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية أم عدم الرغبة في الانتقال لمدينة صناعية أخرى؛ إلى عدم وجود البدائل الأفضل المتاحة أو الخوف من تحقيق المزيد من الخسائر الناتجة عن إيقاف الآلات والمعدات أو نقلها، بينما أعزى معظم المستثمرين الراغبين في الإغلاق ذلك إلى الأوضاع السياسية والإغلاق المتكرر للمعابر وارتفاع قيمة الإيجار والخدمات المقدمة بالإضافة إلى: ضعف الحوافز المقدمة في مدينة غزة الصناعية أو عدم تطبيقها.

6.3 خصائص الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية:

تهدف الدراسة من خلال تناول خصائص الأيدي العاملة في مدينة غزة الصناعية إلى إعطاء فكرة واضحة عن دور المدن الصناعية في استيعاب مختلف أنواع الأيدي العاملة، وبالتالي: تخفيض نسبة البطالة والتقليل من نسبة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني في تشغيل الأيدي العاملة على الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال مايلي:-

1- توزيع العمالة وفقاً للأنشطة الاقتصادية.

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية الأيدي العاملة في الشركات بمدينة غزة الصناعية تعمل في النشاط الصناعي، حيث بلغت نسبتها 96%، وقد تم استخدام الوسيط لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة؛ نظراً لوجود بعض القيم الشاذة، حيث بلغت قيمة الوسيط (25) عاملاً في النشاط الصناعي، بينما أقل نسبة للأيدي العاملة في النشاط الخدمي، حيث بلغت نسبتها 0.42%، وقد بلغت قيمة الوسيط بها (عاملين ونصف)، حيث إن الأنشطة الصناعية القائمة في مدينة غزة الصناعية هي صناعات كثيفة العمل، إضافة إلى أن معظم الشركات القائمة هي شركات صناعية

جدول رقم (5)

توزيع العمالة وفقاً للأنشطة الاقتصادية:

النشاط الاقتصادي	عدد العمال	نسبة العمالة	الوسيط
صناعي	1010	95.60%	25
تجاري	42	3.98%	9
خدمي	5	0.42%	2.5
المجموع	1057	100%	18

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقات، وطموحاته

1- توزيع العمالة وفقاً لنوع النشاط الصناعي.

ينضح من الجدول رقم (6): التالي أن غالبية الأيدي العاملة في الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية تعمل في صناعة خياطة الملابس، حيث بلغت نسبتها 70.2%، وقد تم استخدام الوسيط؛ لإيجاد القيمة المتوسطة لعدد العمالة؛ نظراً لوجود بعض القيم الشاذة، حيث بلغت قيمة الوسيط (43) عاملاً في صناعة خياطة الملابس، بينما أقل نسبة للأيدي العاملة في الأنشطة الصناعية الأخرى والتي تتضمن الصناعات؛ المعدنية والألمنيوم والبلاستيك وأدوات كهربائية وتعبئة الزيوت النباتية، حيث تبلغ نسبتها 7% تقريباً، وقد بلغت قيمة الوسيط بها (6) عمال؛ ويعزى ذلك إلى أن الأيدي العاملة في النشاط الصناعي تمثل الأغلبية، إضافة إلى تميز صناعة خياطة الملابس بكثافة العمل.

جدول رقم (6)

توزيع العمالة وفقاً لنوع النشاط الصناعي

نوع الصناعة	عدد العمال	نسبة العمالة	الوسيط
خياطة الملابس	709	70.2%	43
الأثاث	234	23.2%	32
أخرى	67	6.6%	6
المجموع	1010	100%	25

6.7 اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضيات؛ تم استخدام اختبار الإشارة (Sign Test)، ويستخدم ذلك الاختبار؛ عندما يكون مجتمع الدراسة لا يخضع للتوزيع الطبيعي أو للبيانات الترتيبية، وذلك لمعرفة توجه أفراد العينة حول محتوى فقرة معينة، وتكون تلك الفقرة إيجابية، بمعنى: موافقة أفراد العينة على محتوى تلك الفقرة؛ عندما يكون الوسط الحسابي لتلك الفقرة أكبر من (2) وقيمة الاحتمال (Sig) أقل من 0.05 (مستوى المعنوية)، في حين تكون سلبية؛ عندما يكون الوسط الحسابي لتلك الفقرة أقل من (2) وقيمة الاحتمال أقل من 0.05، ومحايدة؛ إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05. ويرجع السبب في اختيار الرقم (2) كرقم محايد؛ لاستخدام الباحث الترميز 0,1,2,3,4 وعليه فإن الرقم (2) هو الرقم المحايد.

6.7.1 الفرضية الأولى: تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المدن الصناعية الفلسطينية؛ يزيد

قدرتها على توفير فرص العمل

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

يتبين من الجدول رقم (7) أن الوسط الحسابي لجميع مجالات الفرضية الأولى يساوي 0.74 أي: بنسبة (18.5%) كما بلغت قيمة الاحتمال (Sig) 0.000؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لتبك المجالات قد قل عن درجة الحياء وهي (2) وهي دالة إحصائياً عند ($\alpha = 0.01$)؛ وذلك يدل على شبه إجماع من المستثمرين على عدم وجود تشجيع للاستثمار المحلي والأجنبي في مدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل؛ حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%.

جدول رقم (7)

الوسط الحسابي للفرضية الأولى:

(Sig)	قيمة اختبار (z)	الوسط الحسابي		البيان
		%	القيمة	
0.000**	-4.828	18.5	0.74	جميع مجالات الفرضية

**دالة إحصائياً عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.01$).

6.7.2 الفرضية الثانية: تشريع وتفعيل القوانين الجاذبة للاستثمار؛ يساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمل عبر تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية. والجدول رقم (8) يبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال: (التشريعات، القوانين، والإجراءات المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

جدول رقم (8) الوسط الحسابي لفقرات الفرضية الثانية:

(Sig)	قيمة اختبار z	الوسط الحسابي		غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
		%	القيمة						
0.500	0.000	44	1.76	24.1	17.2	17.2	41.4	0	قانون العمل والعمالة الفلسطيني مناسب
0.423	-0.196	49.3	1.97	17.2	24.1	10.3	41.4	6.9	قانون المدن الصناعية مشجع للاستثمار
0.045*	-1.701	29.3	1.17	48.3	17.2	3.4	31	0	قانون المدن الصناعية يتم تطبيقه

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

(Sig)	قيمة اختبار z	الوسط الحسابي		غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
		%	القيمة						
0.173	+0.945	55.3	2.21	6.9	31	3.4	51.7	6.9	إجراءات التراخيص سهلة وسريعة
0.021*	+2.309	63.8	2.55	0	24.1	6.9	58.6	10.3	أنظمة العمل وشروطه سهلة
0.000**	-3.969	24.3	0.97	31	55.2	3.4	6.9	3.4	الإعفاءات الجمركية والضريبة المقدمة للمستثمر كافية
0.315	-0.483	48.3	1.93	0	34.5	41.4	20.7	3.4	الإطار القانوني والقضائي مناسب
0.000**	-4.619	18	0.72	44.8	44.8	6.9	0	3.4	تسويق المنتج خارجياً سهل
0.067	-1.50	36.3	1.45	27.6	24.1	24.1	24.1	0	تسويق المنتج محلياً سهل
0.001**	-3.29	31	1.24	20.7	44.8	24.1	10.3	0	قانون المدن الصناعية ملائم مقارنة مع دول الجوار
0.000**	-4.347	10.3	0.41	75.9	13.8	3.4	6.9	0	توجد جمعية فاعلة تضم جميع مستثمري مدينة غزة الصناعية
0.014*	-2.457	37.3	1.49	27	30.1	13.2	26.6	3.1	فقرات المجال جميعاً

** دالة إحصائية عند مستوي دلالة $(\alpha = 0.01)$.

* دالة إحصائية عند مستوي دلالة $(\alpha = 0.05)$.

وبشكل عام بين الجدول السابق: أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 1.49 أي: بنسبة (37.3%) كما بلغت قيمة الاحتمال (Sig) 0.014؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد قل عن درجة الحياد وهي 2 وهي دالة إحصائية عند $(\alpha = 0.05)$ ؛ وذلك يدل على أن معظم المستثمرين يؤكدون وجود معوقات: تشريعية وقانونية تعيق الاستثمار بمدينة

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل؛ حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%.

6.7.3 الفرضية الثالثة: توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة للاستثمار في المدن الصناعية يساهم بشكل إيجابي في توفير فرص العمل عبر تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية. والجدول رقم (9) يبينالنسبة المئوية لبدائل كل فقرة وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال: (السياسات التمويلية المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

جدول رقم (9) الوسط الحسابي، وقيمة الاحتمال لفقرات الفرضية الثالثة:

(Sig)	قيمة اختبار z	الوسط الحسابي		غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
		%	القيمة						
0.000**	+5.17	83.5	3.34	0	0	17.2	31.1	51.7	ارتفاع سعر الفائدة البنكية
0.000**	+5.17	81	3.24	0	0	17.2	41.4	41.4	صعوبة توفير الضمانات
0.000**	+4.76	77.5	3.10	0	0	27.6	34.5	37.9	صعوبة الحصول على قروض طويلة
0.000**	+3.76	71.5	2.86	0	6.9	24.1	44.8	24.1	كثرة الإجراءات الروتينية في عمل البنوك
0.000**	+5.03	82.8	3.31	0	0	20.7	27.6	51.7	عدم توفر بنوك مختصة بالاستثمار

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

(Sig)	قيمة اختبار z	الوسط الحسابي		غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
		%	القيمة						
0.004**	+2.62	64.8	2.59	3.4	10.3	24.1	48.3	13.8	طول الفترة الزمنية اللازمة حتى الحصول على موافقة على القرض
0.000**	+5.17	82.8	3.31	0	0	17.2	34.5	48.3	ندرة مصادر التمويل الأخرى
0.000**	+3.94	69.8	2.79	0	3.4	31.1	48.3	17.2	متطلبات المؤسسة التمويلية بالنسبة لدراسة الجدوى للمشروع متشددة.
0.000**	+5.17	76.8	3.07	0.4	2.6	22.4	38.8	35.8	فقرات المجال جميعاً

**دالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.01$).

وبشكل عام بين الجدول السابق أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.07 أي بنسبة (76.8%) كما بلغ قيمة الاحتمال (Sig) 0.000؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهي دالة إحصائية عند ($\alpha=0.01$)؛ وذلك يدل على أن معظم المستثمرين بنسبة 74.6% يؤكدون وجود معوقات مرتبطة بالسياسات التمويلية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل؛ حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%.

6.7.4 الفرضية الرابعة: المعوقات السياسية والأمنية تؤثر سلباً على توفير فرص العمل عبر خفض إمكانية الاستمرار بالاستثمار في المدن الصناعية.

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

والجدول رقم (10) يبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال: (المعوقات السياسية والأمنية المرتبطة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

جدول رقم (10) الوسط الحسابي، وقيمة الاحتمال للفرضية الرابعة:

(Sig)	قيمة اختبار z	الوسط الحسابي		غير موافق بشدة %	غير موافق %	محايد %	موافق %	موافق بشدة %	الفقرة
		%	القيمة						
0.000**	+5.10	94.8	3.79	0	0	3.4	13.8	82.8	1. القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة البضائع
0.000**	+4.83	93	3.72	0	3.4	0	17.2	79.3	2. القيود الإسرائيلية الكبيرة على حركة المستثمر
0.000**	+4.73	94	3.76	0	3.4	3.4	6.9	86.2	3. ارتفاع معدل الجرائم والافلات الأمني
0.000**	+5.20	97.5	3.9	0	0	0	10.3	89.7	4. التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي
0.000**	+5.20	98.3	3.93	0	0	0	6.9	93.1	5. الإغلاقات المتكررة للمعابر
0.000**	+5.20	95.5	3.82	0	1.4	1.4	11	86.2	فقرات المجال جميعاً

**دالة إحصائية عند مستوي دلالة ($\alpha = 0.01$).

وبشكل عام بين الجدول السابق: أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 3.82 أي: بنسبة (95.5%) كما بلغت قيمة الاحتمال (Sig) 0.000؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهي دالة إحصائية عند ($\alpha=0.01$)؛ وذلك يدل على أن معظم المستثمرين بنسبة 97.2% يؤكدون وجود معوقات مرتبطة بالأوضاع: السياسية والأمنية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل؛ حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%.

6.7.5 الفرضية الخامسة: ارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل تؤثر سلباً على توفير فرص العمل عبر خفض إمكانية الاستثمار بالاستثمار في المدن الصناعية.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

والجدول رقم (11) يبين النسبة المئوية لبدائل كل فقرة، وكذلك المتوسط الحسابي وقيمة الإحتمال (Sig) لكل فقرة من فقرات مجال (معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل بمدينة غزة الصناعية) من الاستبانة.

جدول رقم (11) الوسط الحسابي، وقيمة الاحتمال للفرضية الخامسة:

(Sig)	قيمة اختبار z	الوسط الحسابي		غير موافق	غير موافق	محايد	موافق	موافق	الفقرة
		%	القيمة	بشدة %	%	%	%	بشدة %	
0.163	+0.98	57.8	2.31	3.4	31.1	10.3	41.4	13.8	1. ارتفاع أجرة الأيدي العاملة
0.000**	+5.2	88.8	3.55	0	0	0	44.8	55.2	2. ارتفاع التكاليف الثابتة (الإيجار، وغيرها)
0.000**	+4.62	81	3.24	0	3.4	6.9	51.7	37.9	3. ارتفاع التكاليف التشغيلية (الكهرباء، المياه، رسوم مزاوله المهنة)
0.000**	+4.73	81	3.24	0	3.4	3.4	58.6	34.5	4. ارتفاع تكاليف التأسيس
0.027*	-1.92	39.8	1.59	10.3	55.2	6.9	20.7	6.9	5. عدم كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء
0.000**	+4.83	74.3	2.79	2.8	18.6	5.5	43.4	29.7	فقرات المجال جميعاً

**دالة إحصائية عند مستوي دلالة $(\alpha=0.01)$.

*دالة إحصائية عند مستوي دلالة $(\alpha=0.05)$.

وبشكل عام بين الجدول السابق: أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال يساوي 2.79 أي: بنسبة (74.3%) كما بلغت قيمة الاحتمال (Sig) 0.000؛ مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي (2) وهي دالة إحصائية عند $(\alpha=0.01)$ ؛ وذلك يدل على أن معظم المستثمرين بنسبة 73.1% يؤكدون وجود معوقات مرتبطة بارتفاع

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

تكاليف الاستثمار والتشغيل تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، وانعكاس ذلك على معدل نمو فرص العمل؛ حيث انخفض معدل نمو العمالة بنسبة 38.37%.

تحليل الفروق في آراء العينة حول معوقات الاستثمار في مدينة غزة الصناعية تعزى إلى الشكل القانوني:-

* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول المعوقات التمويلية والسياسية والأمنية تعزى إلى الشكل القانوني للشركات.

* لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء العينة حول المعوقات التشريعية والقانونية ومعوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل تعزى إلى الشكل القانوني للشركات.

النتائج.

بناءً على الدراسة النظرية والميدانية التي قام بها الباحثان حول أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل (دراسة حالة مدينة غزة الصناعية)، فقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:-

1- معظم الشركات المستثمرة بمدينة غزة الصناعية من الناحية القانونية هي شركات مساهمة خصوصية، حيث بلغت نسبتها حوالي 66%، أما باقي الشركات فإن 21% منها شركات تضامن والباقي إما شركات مساهمة عامة وإما مؤسسة فردية.

2- الاعتماد على التمويل الذاتي بشكل كبير، حيث أظهرت الدراسة أن حوالي 90% من المستثمرين في مدينة غزة الصناعية قد اعتمدوا على التمويل الذاتي في تمويل رأس المال.

3- سيطرت الأنشطة الصناعية بمدينة غزة الصناعية على باقي الأنشطة، حيث بلغت نسبة الشركات الصناعية 79.3%، مما يتوافق مع الغرض من إنشاء مدينة غزة الصناعية في جذب الأنشطة الصناعية ودعم النشاط التصديري.

4- أكد غالبية المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بالأوضاع السياسية والأمنية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، حيث أكد ذلك 97.2% من المستثمرين، بينما أكد 74.6% من المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بالسياسات التمويلية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، في حين أكد 73.1% من المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بارتفاع تكاليف الاستثمار والتشغيل تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية، بينما أكد 57.1% من المستثمرين على وجود معوقات تشريعية وقانونية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية.

5- تتسم مدينة غزة الصناعية بضعف الحوافز المقدمة للمستثمرين في مرحلة ما قبل الاستثمار، حيث أكد حوالي 95% من المستثمرين ضعف تلك الحوافز المقدمة لهم.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

- 6- تتسم مدينة غزة الصناعية بضعف دور السلطة الفلسطينية وشركة (بيدكو) في توفير الحوافز اللازمة للتمويل الصناعي، حيث أكد حوالي 95% من المستثمرين ضعف ذلك الدور.
- 7- تتميز مدينة غزة الصناعية بكفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء، حيث أكد حوالي 66% من المستثمرين على كفاءة تلك الخدمة المقدمة لهم.
- 8- غالبية الأيدي العاملة في الشركات الصناعية بمدينة غزة الصناعية تعمل في صناعة خياطة الملابس بنسبة 70.2% من الأيدي العاملة في الشركات الصناعية.
- 9- معظم الأيدي العاملة في الشركات بمدينة غزة الصناعية هي عمالة ماهرة، بنسبة 66%، ومن الذكور بنسبة 67%.
- 10- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي عدد العمال سواء أكانوا الذكور أم الإناث حالياً وعند بداية الاستثمار، وأن متوسط عدد الذكور وكذلك الإناث في بداية الاستثمار يزيد معنوياً عن عددهم الحالي. حيث إن متوسط الرتب لعدد الذكور في بداية الاستثمار وحالياً بلغ (31.31 و 22.52) على التوالي، في حين متوسط الرتب لعدد الإناث في بداية الاستثمار وحالياً بلغ (26.32 و 21.36) على التوالي.
- 11- انخفاض المعدل العام لنمو العمالة بحوالي 38% حالياً عنه في بداية الاستثمار.
- 12- ضعف المزايا والحقوق التي يقدمها أصحاب الشركات للعاملين بمدينة غزة الصناعية
- 13- إعداد أنموذج انحدار متعدد لدور حجم العمالة بمدينة غزة الصناعية في ضوء عوامل الانتفاضة والحصار (الاعلاق) وحجم الإنتاج.
- 14- ترتبط أعلى نسبة لعدم الرضا عن أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية بإدارة المعابر، حيث أكد حوالي 79% من المستثمرين عن عدم رضائهم عن أداء إدارة المعابر.
- 15- نسبة 90% من الشركات بمدينة غزة الصناعية تفضل الاستمرار بالاستثمار بمدينة غزة الصناعية رغم المعاناة التي تواجههم، ويرجع ذلك إلى تفادي خسائر أكبر في حالة الإغلاق: من تعطيل للمكن والآلات وفقدان لشهرة الشركة وكذلك فقدان للعمالة المدربة.

التوصيات:

- 1- إصدار وتفعيل كافة التشريعات والقوانين التي تضمن تشجيع الاستثمار، وعلى رأسها: قانون الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة وقانون تشجيع الاستثمار وقانون المواصفات والمقاييس.
 - 2- وضع سياسات ائتمانية وتمويلية مناسبة لمختلف فئات المستثمرين في مدينة غزة الصناعية على أن تحظى تلك السياسات بقدرة تنافسية تضاهي دول الجوار، سواء أكانت من حيث أسعار الفائدة أم شروط وضمانات منح القروض، مما سينعكس أثره على الشكل القانوني للشركات بتشجيع إقامة الشركات المساهمة العامة وإيجاد فرص عمل أكبر.
 - 3- اتخاذ سلطة النقد الإجراءات اللازمة؛ لضمان مساهمة البنوك التجارية في توفير القروض (خاصة قصيرة الأجل) للمشروعات الصناعية القائمة في مدينة غزة الصناعية.
 - 4- إعداد دراسة توضح سبب ضعف مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الصناعة.
 - 5- العمل على تخفيف التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي، والسعي لفتح الأسواق: العربية والإسلامية والأجنبية وذلك من خلال السعي لإنشاء مجمع صناعي أو منطقة حرة في مدينة (رفح) تخضع للقوانين والاتفاقيات الفلسطينية، وذلك كاستثمار مشترك مع الجانب المصري على أن يقع ذلك المجمع الصناعي أو المنطقة الحرة في معظمها على الأراضي المصرية على الحدود مع مدينة رفح الفلسطينية، شريطة الاتفاق على حصر تشغيل العمالة الفلسطينية أو تحديد حد أقصى للعمالة المصرية، على أن يتم الاستفادة من الجانب المصري في توفير الخدمات المختلفة مثل: (الكهرباء، الاتصالات، النقل، ...)، مع السعي لتوفير تمويل لذلك المجمع الصناعي من خلال: صناديق التنمية العربية، وتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، ومن الممكن إسناد مهمة تطوير ذلك المجمع الصناعي أو المنطقة الحرة لشركة عالمية؛ لتقوم بالتسويق لذلك.⁷
- وهناك اقتراح للموقع إما جنوب شرق مدينة رفح الفلسطينية والتي تبعد مسافة 3.5 كم عن مطار غزة الدولي وإما جنوب غرب مدينة رفح الفلسطينية بجوار شاطئ رفح، على أن تكون مساحة المنطقة لا تقل عن (1500) دونم يتم تقسيمها إلى ثلاث مراحل، كل مرحلة على مساحة (500) دونم.

⁷ . يعمل الباحث مع فريق عمل في هيئة المدن الصناعية حالياً على إعداد مقترح لإنشاء منطقة رفح الحرة المشتركة.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاتة، وطموحاته

6- ضرورة قيام هيئة المدن الصناعية وشركة بيدكو بمراجعة سعر إيجار المتر المربع وكذلك سعر الكهرباء، والمياه المحلاة والصناعية والعامدة، ورسوم مزاولة المهنة بمدينة غزة الصناعية، والعمل على تخفيضها، وذلك لخلق مناخ استثماري جاذب مقارنة بدول الجوار.

7- العمل على توفير خدمات نقل وتخفيض بأسعار مناسبة.

8- ضرورة العمل على توفير حوافز للمستثمرين في مرحلة ما قبل الاستثمار وذلك من خلال ما يلي:-

أ- ضرورة إيجاد مراكز استشارية مختصة تقدم: المعلومات والنصح والمشورة للمستثمرين بما يوفر لهم رؤى واضحة حول ظروف الاستثمار، عن طريق إنشاء حاضنات مثل حاضنات الأعمال.

ب- لمساعدة في إجراء دراسة الجدوى للمشروعات بمقابل رمزي عن طريق تفعيل دور دائرة التخطيط والدراسات بهيئة المدن الصناعية.

ج- القيام بتوفير قائمة بأفكار المشروعات الجديدة.

9- إقامة معرض دائم داخل مدينة غزة الصناعية؛ من أجل عرض عينات من إنتاج الشركات الراغبة في ذلك؛ للمساعدة بالقيام بدور تسويقي؛ لدعم الصناعات في مدينة غزة الصناعية.

10- الاهتمام بالتحديث الدوري لموقع هيئة المدن الصناعية على (الانترنت)، مع الاستفادة من الموقع؛ للتسويق لبرنامج المدن الصناعية؛ وجذب المستثمرين؛ والتسويق للصناعات القائمة، وكذلك الحال بالنسبة لشركة (بيدكو).

11- ضرورة العمل على تنفيذ فكرة النافذة الاستثمارية الموحدة، وذلك عن طريق تجهيز مكتب يضم مندوبين عن كافة الجهات التي يحتاج إليها المستثمر؛ لإتمام كافة الإجراءات.

قائمة المراجع:

أولاً المراجع العربية:

- 1- أبو المجد، رامي السيد، الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة في مصر (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005.
- 2- أبو زيد، محمد خير، أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية (Spss)، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 3- التنير، سمير، تصميم أولي للمجمع الصناعي، الطبعة الأولى، بيروت، 1978.
- 4- الحزب الوطني الديمقراطي، أمانة السياسات، آثار المناطق الصناعية المؤهلة على الاقتصاد القومي، جمهورية مصر العربية، ديسمبر، 2004.

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

- 5- المشاركة، رانيا، برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 1997.
- 6- الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، دراسة الجدوى الاقتصادية لمنطقة رفح الصناعية المحلية، غزة، 2001.
- 7- الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، مشروع الموازنة العامة للعام 2006، غزة، 2006.
- 8- جاد الرب، حسام الدين، تجربة المدن الصناعية الجديدة في مصر دراسة حالة مدينة برج العرب الجديدة، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي، تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، جامعة المنصورة، القاهرة، 2002 .
- 9- زين الدين، صلاح، دور المناطق الحرة في التنمية و تطوير مناخ الاستثمار، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر الدولي، تطوير مناخ الاستثمار في الدول العربية في ظل التحديات المعاصرة، جامعة المنصورة، القاهرة، 2002.
- 10- قنطجى، سامر مظهر، تنظيم المدن الصناعية وادارتها، المدن الصناعية صديقة البيئة، نسخة الكترونية www.kantakji.org ، حماة، سوريا، 2003.

ثانياً المراجع الأجنبية:

www.jordaninvestment.com/arabic/qiz - 11

www.egypt-law.com/taasis.htm - 12

- 13- United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Industrial Development in the Middle East, 1966.
- 14- UNIDO, Industrial Estate principles and practice, New York, 1997.
- 15- World Bank, Implementation Completion Report (TF-26048 TF-26089) on A Proposed Trust Fund Credit in The Amount Pf USS 10 milion to the West Bank and Gaza For the Gaza Industerial Estate Project, December, 2005.

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقات، وطموحاته

ملحق رقم (1)

"بسم الله الرحمن الرحيم"

الجامعة الإسلامية - غزة

كلية التجارة

الأخ المستثمر الكريم :

استبانة رقم

حفظه الله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على (أثر الاستثمار في مدينة غزة الصناعية على توفير فرص العمل)، للعمل على المساعدة في تخفيف حدة مشكلة البطالة، والتعرف على المعوقات التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية؛ بهدف توجيه السياسات لعلاجها. إن تعاونكم في هذا الموضوع سيساهم في تذليل كافة المعوقات. وجدير بالذكر أن الاستبانة موجهة إلى الإخوة المستثمرين في مدينة غزة الصناعية. علماً أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

أود انتهاز هذه الفرصة لأقدم لكم شكري الجزيل على تعاونكم معنا.

الباحثان:

د. محمد إبراهيم مقداد

محمد مصطفى القدرة

أولاً - بيانات عن المشروع:

1. اسم الشركة (اختياري).
2. الشكل القانوني للشركة: مؤسسة فردية شركة مساهمة خصوصية
 شركة تضامن شركة مساهمة عامة
3. جنسية الشركاء: فلسطيني إسرائيلي عربي أجنبي
(ملاحظة : في حالة التعدد، حدد نسبة كل شريك).
4. يتكون الهيكل التمويلي للشركة من: (حدد النسبة داخل المربع)
 % قرض % رأس مال ذاتي
5. إجمالي المبالغ المستثمرة في المشروع.....

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

6. مساحة المشروع: 7. قيمة الإيجار السنوي: \$.....

8. عدد ساعات الدوام الرسمي الأسبوعي في المشروع:

9. المؤهل العلمي لمدير المشروع:

أقل من ثانوية عامة	ثانوية عامة	بكالوريوس	دراسات عليا

10. يبلغ عمر مدير المشروع:

ثانياً - نشاط المشروع :

11. نوع النشاط: [] صناعي [] تجاري [] خدمي [] أخرى (حدد)

12. إذا كان النشاط صناعي أذكر نوع الصناعة.....

13. هل كنت تمارس هذا النشاط قبل العمل في مدينة غزة الصناعية؟

نعم [] (من فضلك حدد تاريخ البدء:). لا []

14. إذا كانت الإجابة نعم، أ) حدد المكان: غزة [] إسرائيل [] أخرى (حدد).....

ب) عدد العمال.....

15. يتم توفير مستلزمات الإنتاج (المواد الخام) من السوق (حدد النسبة)

أ. محلي [] % ب. مستورد [] % ج. لا ينطبق []

16. يتم تسويق منتجات الشركة: (حدد النسبة في كل سوق)

قطاع غزة	الضفة الغربية	إسرائيل	للدول العربية	للدول الأجنبية

17. تقنية التصنيع تتسم بأنها:

يدوية في غالبيتها	نصف آلية	آلية	إلكترونية	لا ينطبق

18. تتسم خطوط الإنتاج بأنها :

حديثة	حديثة ومستعملة	مستعملة	لا ينطبق

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

ثالثاً - معوقات وحوافز الاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

19. المعوقات التشريعية والقانونية:

من المعوقات: التشريعية والقانونية:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. قانون العمل والعمال الفلسطيني مناسب					
2. قانون المدن الصناعية مشجع للاستثمار					
3. قانون المدن الصناعية يتم تطبيقه					
4. إجراءات التراخيص سهلة وميسرة و سريعة					
5. أنظمة العمل وشروطه سهلة					
6. الإعفاءات الجمركية والضريبية المقدمة للمستثمر كافية					
7. الإطار القانوني والقضائي مناسب					
8. تسويق المنتج خارجيا سهل					
9. تسويق المنتج محليا سهل					
10. قانون المدن الصناعية ملائم مقارنة مع دول الجوار					
11. توجد جمعية فاعلة تضم جميع مستثمري مدينة غزة الصناعية					

20. المعوقات التمويلية:

من المعوقات التمويلية:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. هل سعر الفائدة البنكية مرتفع					
2. توفير الضمانات صعب					
3. الحصول على قروض طويلة الأجل صعب					
4. الإجراءات الروتينية في عمل البنوك كثيرة					
5. توفر بنوك متخصصة بالاستثمار منعدم					
6. الفترة الزمنية اللازمة للحصول على موافقة على القرض من جهة التمويل طويلة					
7. مصادر التمويل الأخرى نادرة					
8. متطلبات المؤسسة التمويلية بالنسبة لدراسة الجدوى للمشروع متشددة.					

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

21. المعوقات السياسية والأمنية

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	من المعوقات السياسية والأمنية:
					1. القيود الإسرائيلية على حركة البضائع كثيرة
					2. القيود الإسرائيلية على حركة المستثمر كثيرة
					3. معدل الجرائم والانفلات الأمني مرتفع
					4. التبعية الاقتصادية للجانب الإسرائيلي كثيرة
					5. الإغلاقات للمعابر على المنشأة متكررة

22. معوقات تكاليف الاستثمار والتشغيل:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	من معوقات تكاليف الاستثمار، والتشغيل:
					1. ارتفاع أجرة الأيدي العاملة
					2. ارتفاع التكاليف الثابتة (الإيجار، وغيرها)
					3. ارتفاع التكاليف التشغيلية: (الكهرباء، المياه، رسوم مزاوله المهنة)
					4. ارتفاع تكاليف التأسيس
					5. عدم كفاءة خدمة توفير المياه والكهرباء

23. الحوافز المساعدة التي قدمت لكم في مرحلة ما قبل الاستثمار:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	من الحوافز المساعدة التي قدمت لكم في مرحلة ما قبل الاستثمار:
					1. وجود جهة تقدم خدمات مساعدة للمستثمر؛ لإجراء دراسة الجدوى بمقابل رمزي
					2. توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمر؛ للقيام بدراسة الجدوى
					3. توفير منحة أو قرض للمستثمر لمساعدته في تغطية تكاليف الدراسة المطلوبة
					4. تقوم هيئة المدن الصناعية بترويج وتسويق أفكار المشروعات الجديدة
					5. تقوم الهيئة بتحديد أفكار المشروعات الجديدة

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

24. الدور الحالي للسلطة وشركة (بيدكو) في توفير الحوافز للتمويل الصناعي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الدور الحالي للسلطة وشركة (بيدكو) في توفير الحوافز للتمويل الصناعي:
					1. تملك السلطة أو تساهم في إنشاء بنك للتنمية الصناعية، لتوفير القروض الميسرة
					2. تتخذ السلطة إجراءات؛ لضمان مساهمة البنوك التجارية في توفير القروض (خاصة قصيرة الأجل) للمشروعات الصناعية
					3. تقوم السلطة بالاقتراض من الدول والمؤسسات الدولية بشروط ميسرة، ثم تقوم بتوفير قنوات مختلفة للتمويل الصناعي
					4. تقدم السلطة دعماً مباشراً لبعض المشروعات الصناعية
					5. تقوم شركة (بيدكو) بدور فاعل في توفير التمويل اللازم للمشاريع

25. تفضل التمتع بإعفاءات ضريبية مرتبطة بـ:

حجم رأس المال	تشغيل عدد معين من العمالة	الدمج بين حجم رأس المال و تشغيل العمالة

26. حدد درجة الاستفادة من محفزات الاستثمار المقدمة في مدينة غزة الصناعية:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	تحديد درجة الاستفادة من محفزات الاستثمار المقدمة في مدينة غزة الصناعية:
					1. إعفاءات ضريبية الدخل
					2. إعفاءات سيارة بدون جمرك، وبطاقة رجل أعمال
					3. إعفاءات جمركية؛ لمستلزمات الإنتاج
					4. الامتيازات الممنوحة من الأسواق الخارجية بناءً على الاتفاقيات الدولية
					5. خدمات الشحن والتخليص

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

رابعاً: بيانات عن العمالة

27. عدد الأيدي العاملة في بداية نشاط المشروع، وحالياً في مدينة غزة الصناعية: (اذكر العدد):

بيان		إداريون		عمالة ماهرة		عمالة عادية	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
في بداية النشاط اذكر السنة...							
في شهر 2 / 2007							

28. صنف عمر العمالة المتوفرة في المشروع (اذكر العدد):

أقل من 15 عاماً	15-20 عاماً	21-50 عاماً	أكثر من 50 عاماً

29. تقوم بتعيين العمال والموظفين في المشروع حسب:

أسئلة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. التعليم					
2. الخبرة					
3. القرابة					
4. التزكية					

30. دور السلطة الفلسطينية في توفير المحفزات المساعدة التالية لدعم مدينة غزة الصناعية:

من المحفزات المساعدة في دعم مدينة غزة الصناعية:	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1. توفير و تشجيع التعليم الفني: بإقامة المدارس والمعاهد الفنية					
2. إقامة مراكز ومعاهد التدريب والتأهيل المهني					
3. تشجيع وتحفيز المصانع على إنشاء وتطوير مراكزها الخاصة للتدريب المهني داخل المصانع					
4. إنشاء معاهد التدريب الإداري					
5. إنشاء مراكز الخدمات الاستشارية الصناعية					
6. إنشاء معاهد البحوث والدراسات الصناعية					
7. تبني نظام للضمان والتأمينات الاجتماعية للعاملين في المدينة الصناعية					

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

31. الحوافز المقدمة من صاحب العمل للعاملين:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	من الحوافز المقدمة من صاحب العمل للعاملين:
					1. يحصل العاملون على إجازة مرضية مدفوعة الأجر
					2. يحصل العاملون على إجازة سنوية مدفوعة الأجر
					3. يحصل العاملون على إجازة أسبوعية مدفوعة الأجر
					4. يتمتع العاملون بفترات للراحة أثناء العمل
					5. توجد تأمينات اجتماعية لجميع العمال
					6. يوجد تأمين صحي لجميع العمال
					7. يوجد تأمين ضد حوادث إصابة العمل لجميع العمال
					8. يوفر المشروع عقود عمل لجميع العاملين
					9. يحصل العاملون على دورات تأهيل مهني
					10. تزويد العاملين بملابس وأدوات خاصة بالعمل

خامساً: تقييم الخدمات المقدمة للمستثمرين في مدينة غزة الصناعية.

32. أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	أداء المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في مدينة غزة الصناعية:
					1. مستوى الأداء الإداري لهيئة المدن الصناعية مناسب
					2. مستوى الأداء الإداري لشركة (بيدكو) مناسب
					3. مستوى الأداء الإداري لإدارة المعابر مناسب
					4. تقدم الخدمات المطلوبة في الوقت المناسب
					5. تقدم الخدمات المطلوبة بالجودة المناسبة
					6. تكامل عمل هيئة المدن وشركة (بيدكو) وإدارة المعابر
					7. هناك وضوح في أهداف وأدوار المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية
					8. تتمتع المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار في المدينة الصناعية بالشفافية

د. محمد مقداد و أ. محمد القدرة

33. ما المدة التقريبية التي استغرقتها المراحل المختلفة لإجراءات الحصول على الموافقة النهائية (الترخيص) على المشروع؟
34. ما الجهات التي توجهت إليها للحصول على الموافقة النهائية للمشروع وبدء العمل ضع علامة (/) أمامها:

	هيئة المدن الصناعية
	شركة بيدكو
	وزارة الاقتصاد الوطني
	وزارة المالية (الجمارك)
	وزارة العمل
	الدفاع المدني
	سلطة جودة البيئة
	شركة الكهرباء

سادساً: تقييم استمرارية نشاط المشروع في مدينة غزة الصناعية

35. هل تفكر في:

الاستمرار في العمل بالمشروع؟ إغلاق المشروع؟ .
اذكر الأسباب:

.....
.....

36. هل تفكر في الانتقال إلى مدينة صناعية أخرى؟

نعم لا .

إذا كانت الإجابة نعم، اذكر المدينة

(الاستثمار) في المدن الصناعية الفلسطينية: معوقاته، وطموحاته

37. إذا كانت الإجابة في السؤال السابق نعم، ما هو سبب توجيهك للاستثمار في مدينة أخرى؟

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	سبب توجيهك للاستثمار في مدينة أخرى:
					1. التسهيلات و الإمتيازات التي توفرها المدينة الصناعية الأخرى
					2. توفر العناصر الأساسية المطلوبة للمشروع في المدينة الصناعية الأخرى مثل: الأيدي العاملة، الخامات، الإدارة، السوق،... بشكل أفضل
					3. زيادة فرص الاستثمار الصناعي في المدينة الصناعية الأخرى
					4. سهولة توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بتكلفة أقل
					5. سهولة تسويق المنتجات
					6. سهولة حركة البضائع والأشخاص على المعابر
					7. الاستقرار السياسي والأمني بشكل أكبر
					8. توفر التسهيلات الائتمانية اللازمة لدعم الاستثمار

38. أسباب أخرى للسؤال السابق (حدد).....

39. هل لديك مقترحات لتحسين الأداء في مدينة غزة الصناعية؟ وما توقعاتك لمستقبل مدينة

غزة الصناعية؟

اذكرها.....